مَحاذيرُ تَغَيُّرِ مفاهيمِ النَّحوِ العَرَبيِّ ومُصطَلَحاتِهِ على دراساتِ الشَّريعةِ الإسلاميّة

Warnings of Changing Concepts and Terminology of Arabic Grammar on the Study of Islamic Law (Shariah)

أ.م.د. عمّار طه أحمد

جامعة تكريت / كلّية التربية للعلوم الإنسانيّة /

قسم اللغة العربيّة

Assist. Prof. Amar Taha Ahmed Ph.D.

Tikrit University

College of Education for Humanities

Arabic Department

الملخص

يهدفُ هذا البحثُ إلى بيانِ خَطَرٍ جديدٍ يحومُ حولَ تغييرِ مفاهيمِ النّحوِ العربيّ ومصطلحاتِهِ مستندًا إلى رؤيةٍ معاصرةٍ قاصرةٍ عن إدراكِ الأبعادِ الحقيقيّةِ للمقاصدِ النّحويّة، وبيانِ آثارِ ذلك على دراساتِ الشَّريعَةِ الإسلاميّة ، إذ قام البحثُ برصدِ مجموعةٍ من محاولاتِ التغييرِ وهي: الطّعنُ في عدالةِ النحاةِ، ومحاولاتُ إلغاءِ نظريّة العاملِ، وإنكارُ تعدّدِ الأوجهِ الإعرابيّة في القرآن الكريمِ، وتغييرُ تقسيمِ المصطلحاتِ الرئيسة للنحو، وإنكارُ التأويلِ النّحويّ المنضبطِ بالحدود الصحيحةِ له، وحاولَ البحثُ تصوّرَ الخطَرِ النّاجم عنها وآثارِه على دراساتِ الشّريعة الإسلاميّة التي اعتمدت في مباحثها على المفاهيمِ المتقدّمة لعلم النحو العربي .

كلمات افتتاحيّة: نحو ـ مفاهيم ـ مصطلح ـ تغيير ـ خَطَر ـ شريعة .

Abstract

This research aims to show a new danger hovering around changing the concepts and terminology of Arabic grammar, based on a contemporary view which is not able to see the real effects of the grammatical destinations. This paper monitored a group of change attempts, which are: the insulting the justice of grammarians, the attempts to cancel the theory of the worker, the denial of the multiplicity of syntactic aspects in the Holy Qur’an, the change in the division of the main terms of grammar, the denial of the disciplined grammatical interpretation with the correct limits to it. However, the research studies tried to depict the danger which relied in its investigations on advanced concepts of Arabic grammar.

Key Words: Grammar, concepts, term, change, danger, Islamic teachings (Shariah)

المقدّمة

ارتبطت الدراساتُ الشَّرعيّةُ بالدراساتِ اللغوية ارتباطًا لزاميّا حتميّا، وتمثّل الأصولُ والمراجعُ اللغويةُ أساسًا رئيسًا في بيان مقاصد الشريعة الكريمة، وتشرّفت هذه اللغة الكريمة بنزول كتاب الله العظيم بلسانها وبمفاهيمها، ويمثّل الدرسُ النحويُّ ركنًا رئيسا من الدراسات اللغويّة، بل إنّ المتقدّمين كانوا يجعلون النحو قسيمَ اللغة، وهذا ما نجده في مؤلفاتهم فيذكرون اللغويين والنحويين، ونحاول في هذا البحث أن نبيّن شيئًا من الأمور التي تثار حديثًا في الميدان النحوي ولها انعكاس محظور على الدراسات الشرعية .

غاية البحث: رصدُ قسمٍ من التغيّرات النحويّة الحديثة في مفاهيم الدرس النحوي العربي ومصطلحاته، وبيانُ آثارها المحذورة في دراسات الشريعة الإسلاميّة .

فكرة البحث: تقوم فكرة البحث على رصد طائفة من التغيّرات الجذريّة والفرعيّة في الدرس النحويّ العربي التي ظهرت في التفكير النحويّ الحديث عند طائفة من الباحثين المتأثّرين بالنزعة الحديثة ورغبتهم بالتجديد، ومحاولاتهم لتغيير قسم من مفاهيم الدرس النحوي العربي، وتغيير هيكلة النحو العربي، مرورًا بمصطلحاته بدعاوى أنّ الدراسات اللغويّة والنحويّة لا بدَّ أن تواكب مسار التطورّ الحضاريّ، فهي خاضعة لعوامل التغيّر والتطوير، وأنَّ الدراسات اللغوية العربيّة القديمة فيها من المشكلات، والأخطاء، والأوهام ما يجب أن يشخّص ويصحح .

يحاول البحثُ – بتوفيق الله تعالى – أن يقف عند قسمٍ من تلك المحاولات التي ترمي تلك المفاهيم بالقصور، مع لمحٍ لأسباب تلك النزعات، ويبيّن باختصارٍ عمقَ فَهم الدرس النحويّ العربيّ الأصيل لتلك المباحث، و يحاول أن يتصوّر خطورةَ دخولها إلى ميادين دراسات الشريعة الإسلاميّة خاصّة .

محاور البحث: قسّمت البحث على خمسة مباحث :

الأول: الطعنُ بالنُّحاة وأثرُه على دراسات الشريعة.

الثاني: محاولاتُ إلغاءِ نظريّةِ العامل وأثرُه على دراسات الشريعة .

الثالث: إنكارُ تَعَدُّدِ الأوجهِ الإعرابيّة في القرآن الكريم .

الرابع: محاولاتُ تغييرِ مصطلحات النحو العربي وأثرها على دراسات الشريعة .

الخامس: التأويلُ النحويُّ وأثرُ إنكارِه على دراسات الشريعة .

❊ ❊ ❊

المبحث الأوّل: الطَّعْنُ بالنُّحاة وأثرُهُ على دراسات الشريعة :

من الثابت أنَّ أصلَ وضعِ النَّحوِ كانت غايتُهُ صيانةَ كتابِ الله العزيز من اللَّحن، فقد قال أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ): ((الفائدةُ فيه الوصولُ إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صوابًا غير مبدل

ولا مغيّر، وتقويمُ كتاب الله عزّ وجلّ، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفةُ أخبار النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، وإقامةُ معانيها على الحقيقة، لأنّه لا تفهم معانيها على صحّة إلّا بتوفيتها حقوقَها من الإعراب))[1] .

وممّا لا شكّ فيه أنّ أصلَ العدالةِ شرطٌ في العلماء، فأيُّ عالمٍ يُطعنُ فيه كان ذلك سببًا للحذر من علمه ونقله لعلوم غيره، والنحاةُ عمومًا من جملة أولئك، ومن عمل منهم في النحو القرآنيّ له خصوصيّةٌ تعلو على غيره، ومحاولةُ إسقاط علماء النّحو هي خطوةٌ خطيرةٌ جدا لما لهم من يد فضل على الأمّة الإسلاميّة عمومًا، لأنّ تأسيس العلوم اللغويّة ارتبط بحفظ كتاب الله سبحانه وتعالى من اللحن والخطأ، وبغية فهم الكلام العربي فهما صحيحا بعيدًا عن الأخطاء والأوهام .

لقد ظهر في هذا العصر مَن يطعن بالنحاة ويرميهم بأمورٍ رديئة مثل رميهم بالانجرار وراء مصالحهم فيما قرّروا من مادّة نحويّة مستندين على رواياتٍ تأريخيّة توهموا في فهم مدلولاتها، فمن لذلك :

يرى إبراهيم أنيس أنّ (الإعراب) خدعة اصطنعها النحاة، فهي قصّة استمدّت خيوطها من ظواهرَ لغويّةٍ متناثرة بين قبائل الجزيرة العربيّة، ثمّ حِيكت على يدِ صنّاع الكلام وأحكموا السيطرة على اللغة بفرضِ قوانين وقواعد صاروا بواسطتها رقباءَ على الأدباء والبلغاء[2] .

ويرى الدكتور عبد المجيد عيساني أن النحو العربي في مختلف كتبه يعرف نوعا من الانحراف عن الهدف الحقيقي من علم النحو إذ جعلوه غايةً بحدّ ذاته، والأصل أنه وسيلة، وحاول أن يستدل بما جرى بين النحاة من جلسات ومناظرات بنيّة التفوق والغلبة ومن ذلك ما وقع بين سيبويه والكسائي، وأنّ كثرة المؤلّفات تنمّ عن غاية إظهار البراعة في التأليفات [3]، وأنّ النحو صار بضاعة للتكسّب وانحدر عن مقاصده النافعة، من ذلك ما روي عن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) أنّه وضع كتبه للتكسّب ولم يضعها لله، ولذلك جعل فيها الغموض[4]، ومع أنّ الأخفش الأوسط معتزلي المذهب، وعنده مشكلات عقائدية كبيرة في آرائه ؛ إلّا أنّه ألّف كتاب معاني القرآن، وهو من أئمّة النحو الذين انتشرت آراؤهم النحويّة في كتب التفسير، والقراءات، وشروح الحديث وغيرها من كتب الشريعة، وهو الطريق الوحيد إلى كتاب سيبويه[5]، وله مكانته المتقدّمة بين النحاة، فالفرّاء يقدّمه على نفسه، وناظر الكسائيَّ في مئة مسألة بعد حادثة سيبويه وأثبت فيها خطأ الكسائي[6]، ومع

(١) الإيضاح في علل النحو ٩٥ .

(٢) من أسرار اللغة ١٩٨ .

(٣) ينظر: النحو العربي بين الأصالة والتجديد ٢٢ ـ ٢٤ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٢٥ ، والحيوان للجاحظ ١/ ٦٢ و٦٣ .

(٥) ينظر: الفهرست ٥٨ .

(٦) ينظر: ترجمة الأخفش في مقدمة تحقيق كتابه (معاني القرآن) ١٠ ـ ١٢ .

أنّ الإنصاف أن يُذكر ما له وما عليه، فهذا لا يُعمّم على النحاة، إذ عاش الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) زاهدًا في الدنيا، ومنقطعًا إلى العلم[١] .

ووصل الأمر إلى رمي النحاة باصطناعِ الشواهد والتراكيب، وتحكيم القياس العقلي الخالص، ورفضهم الأخذَ بأساليب العرب، وأنّهم وصلوا إلى أشدّ حالات العبث في اللغة [٢]، وأنهّم لم يدرسوا اللغة بشكلٍ واعٍ، ومنهجية منظّمة تتلائم مع طبيعة اللغة العربيّة، وبِسببَِهم سادت الخرافات والأساطير في نحونا القديم[٣] .

ما ذكرته هو لمسة سريعة المرور بموجة الانتقادات التي وُجّهت إلى النحاة، وليس موضوعنا الرّد على هذه الأقوال بقدر تعلّق ذلك بما يؤثّر سلبا على الثقة بدراسات الشريعة الإسلاميّة التي اعتمدت آراء النحاة في مضامين بحوثها، والمشكل الأكبر هو في التعميم والإطلاق، مثل: النحاة يرفضون أساليب العرب، النحاة يحكّمون الآراء المنطقيّة على الأحاديث والآثار، النحاة يردّون القراءات القرآنيّة، النحاة يصطنعون الشواهد ويفتعلونها، النحاة اتخذوا النحو وسيلة تكسّب، وغير ذلك من العبارات التي توصل إلى زعزعة الثقة بعلم النحو وبالآراء النحويّة القائمة على صنعة منضبطة أصلُها الوصفُ والسماعُ لكلام العرب .

لا شكّ أنّ دراسات الشريعة جميعها تحتاج إلى العود إلى النحو وفهم النصوص فهمًا صحيحًا موافقًا لأصول اللغة العربيّة التي نزل بها القرآن الكريم، وتحدّث بها رسولنا الكريم صلّى الله عليه وسلّم، وأنّ هذه المطاعن لا تصبّ في خدمتها، وإنّما تحدث أثرًا سلبيّا فيها، والصواب أن تشخّص الهفوات التي وقع فيها النحاة تشخيصًا علميّا دقيقا، ليميّز الدارسُ بين ما هو صواب وما فيه خلل من ذلك من غير انتقاصٍ أو تجريح .

❊ ❊ ❊

المبحث الثاني:
محاولاتُ إلغاءِ نظريّةِ العاملِ وأثرُه على دراسات الشريعة

أولا: أصالة نظريّة العامل:

تُعدّ نظريّةُ العاملِ مرحلةً رئيسةً من مراحل تطوّر الفكر النّحويّ العربي، إذ أدخلت اللّغةَ العربيّة إلى حيّز الدرس النّحويّ التّخصّصي، وجاءت متلائمة مع استعمال الكلام عند العربِ وفهم مقاصده، وهي نظريّة نشأت نشأةً عربيّة خالصةً، وكثرت محاولات إلصاقها بالنحو الأرسطي، لكنّ ذلك لم يثبت بدليل واضح[٤]، وقد أثبتت الدكتورة خديجة الحديثي نفي

(١) ينظر: الفهرست ٤٨ .
(٢) ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ٤٧ .
(٣) المصدر نفسه ٨٢ ، و٢٢٦ .
(٤) ينظر مثلا: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث ٢٠٢ ـ ٢٠٤.

تأثّر كتاب سيبويه بالمنطق الأرسطي [١]، ولو كانت كذلك لظهر الاضطراب واضحًا في تطبيقها في اللغة العربيّة.

وقد أثبتت الدراسات أنّ جميع المتقدّمين من النّحاة والمشتغلين بالدرس النحوي قد أخذوا بنظرية العامل حتى ردّ عليها ابنُ مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) في كتابه: (الرّدُّ على النّحاة)[٢] .

ثانيا: محاولات إلغاء نظريّة العامل:

بدأ الاعتراض على نظريّة العامل عند ابن مضاء القرطبي ـ كما تقدّم ـ لكنّ تلك المحاولة لم تجد قبولا عند المتخصصين حتى العصر الحديث، فعند ظهور الدراسات الحديثة وتأثر طائفة من الباحثين العرب بها، ومحاولاتهم للتجديد ظهرت دعوات لإلغاء نظريّة العامل، إذ يعدّونها من مشكلات النحو العربي[٣]، ويرون أنَّ في إبطالها تيسيرًا للنحو العربي ؛ من ذلك رأي الدكتور شوقي ضيف[٤]، والدكتور مهدي المخزومي إذ قال: ((ولسنا من الذين يقولون بالعامل))[٥]، فهو يرى أنّ الاستعمال العربي جرى على ذلك، فوجود المنصوب لا يدلّ على وجود مضمر ناصب له، وحاول أن يجعل ذلك منسوبا إلى الخليل (ت١٧٥هـ) [٦]، وهو بعيدٌ ؛ لأنَّ كتاب سيبويه كان تقعيده عليها، والأصول والمسائل في كتاب سيبويه للخليل [٧] .

وقد وصل الأمر عند بعض المؤلفين المعاصرين إلى اتهام النحاة باستغلال نظريّة العامل لتوجيه آرائهم النحويّة وتسويغها بزعم أنّها مرنة ليّنة مطاوعة لذلك [٨]، ومن العبارات التي تجاوزت حدّ البحث العلمي، والداعية إلى نقض نظريّة العامل: ((ندعو إلى هدم هذه النظرية وتقويض بنائها لما لعبته من دور في تشويه نحونا العربي وتزييفه... نظريّة العامل نظريّة زائفة ... ومن الجرم في حقّ هذه اللغة وفي حقّ أجيالها أن نظل متمسكين بها كلَّ هذا الزمن برغم عقمها وقلّة جدواها، وما جرّته من وبال على نحونا العربي)) [٩] .

في هذا المقام تُثار أسئلة:

ـ كيف كان للنحاة أن يقعّدوا النحو من غير نظرية؟

ـ لماذا لم يعترض النحاة، وعلماء اللغة، والمفسرون، وشّراح الحديث، وأهل الأدب على هذه النظرية ؟

ـ لماذا كثُرت دعوات إلغائها في العصر الحديث ؟

ـ ما البديل الصحيح المفترَض ؟

ـ ما حالُ الدراسات لو ألغيت نظريّة العامل ؟

ـ كيف ستتعامل الدراسات المستقبلية مع كتب إعراب القرآن الكريم، والقراءات، وكتب الفقه، وشروح الحديث والأثر التي اعتمدت هذه النظريّة ؟

(١) ينظر: المدارس النّحويّة د. خديجة الحديثي ٣٥ـ٣٨ .
(٢) ينظر: الردّ على النحاة ٨٥ـ٨٨، ونظريّة العامل في النّحو العربيّ ودراسة التركيب (بحث) ٢.
(٣) ينظر: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة ٣٠ .
(٤) ينظر: مقدّمة تحقيق (الردّ على النحاة) ٥٠، ٥١ .
(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٠٨ .
(٦) ينظر: المصدر نفسه ٢٠٨ .
(٧) ينظر: الفهرست ٥٧ .
(٨) ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ٤٧٢ و ٤٧٣ .
(٩) الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ٤٧٧ .

للإجابة باختصارٍ شديدٍ ؛ تعدّ نظريّةُ العامل نقطةَ تحوّل الدرس النحويّ من الوصفيّة إلى الحيّز النظري لدراسة النحو العربي، وقد نجحت هذه النظرية منذ نشأتها بإيجاد علاقات نظريّة تصوّريّة افتراضية صحيحة، تتّسم بالمرونة والسَّعّة، وهي متلائمة مع سمات نظام العربيّة، ولولا أنّهم شرعوا بالدرس النظري لبقيت الوصفيّةُ تثقل بالدرس النحوي، وهي مع ذلك لم تخرج عن مسار اللهجات العربيّة، بل قد استوعبت ذلك بشكلٍ واسع، فنجدهم يقولون: الحجازيون يُعملون (ما) وتميم تهملها .

ولم يعترض جميع النحاة عليها، حتى أهل المذهب الظاهري مثل أبي حيّان الأندلسي، فإنّه كان يقول بالعامل، لكنّه يبتعد عن التأويلات البعيدة فيه ويسلك وسطًا في قضيّة العامل [1]، وسائرُ علماء اللغة، والمفسرين، وشّراح الحديث، وأهل الأدب، لم يُذكر أنّهم نادوا بإلغائها .

إنّ ازدياد الدعوات الحديثة بإلغاء نظريّة العامل تثيرُ الشّكَّ والقلق، فهي متزامنة ومتّصلة مع دعوات التغيير المتأثّر بالدراسات الغربيّة الحديثة، مع أنّ هذه الأخيرة لا تعبأ باللغة العربيّة بشيء، وتحاول تجاهلَها، وللباحثِ أن ينظرَ بنظرةٍ متوازنةٍ بين طريقةِ النقد الحديثة للفكر النحويّ العربيّ وبين رؤيةِ المتخصصين القدماء، فسيجد الفرق واضحًا .

إنّ الحلول التي قدّمها ويقدّمها المعترضون لم تسعف الدارسين بإيجاد بديل أفضل، وهم أنفسهم يعترفون بذلك، ولسنا مع الجمود وترك التفكير والتطوير، لكنّ التفكير السليم هو الذي يحافظ على الصرح العلميّ مع زيادة، وليس في النقض والتطاول، فإلغاءُ نظريّة العامل سيدخل الدرس النحويّ العربيّ في مشكلاتٍ وأبعادٍ يصعبُ تصوّرُها فضلا عن إيجاد الحلول لها ؛ لأنّها أمست من الأسس الثابتة له، ولو حاولنا تصوّر نتائجِ إلغائها فإنّ ذلك يعني نقضَ جميع مباحث النحو المرتبطة بها، ومن المعلوم أنّها ترتبط بجميعها، ثمّ سيصل ذلك إلى إعادة النظر في تفاسير القرآن الكريم وعلومه التي اعتمدتها، وشروح الحديث الشريف، وكتب الفقه وغيرها، وسيظهر لنا جيلٌ من الدارسين لا يعترفُ بصحّة الدرس النحويّ القديم، ويتطاول على المعطيات التي خرج بها علماؤنا الكبار، فالذي يريد أن يُسقط عالمًا بنظرِ شخصٍ ما يجعله يشكّك بأصوله العلميّة ؛ وعند ذلك سَيُسَلِّمُ بخطأ معطياته العلميّة، لذلك فمن الخطأ بمكان أن نسمحَ بانتشار دعوات النقض، مع استمرار البحث عن سبلِ التسهيل والتيسير في النحو العربي .

ثالثا: علاقة نظريّة العامل بدراسات الشريعة الإسلاميّة:

من الواضح من غير خفاء أنَّ جميع دراسات الشريعة الإسلاميّة اعتمدت نظريّة العامل في الجانب النحوي لإيضاح النصوص ومدلولاتها، بل صارت تلك المؤلفات مصادر غزيرة لرفد النحو العربي بآراء النحاة، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في كتب التفسير.

(١) ينظر: المدارس النحويّة (خديجة الحديثي) ٣٣١ و ٣٣٤ .

تعدّ كتب تفسير القرآن الكريم المحطة الكبرى التي بذل فيها النحاة عصارةَ فكرهم النحوي، وبذلوا فيها جهودا عظيمة خدمة لكتاب الله العزيز، وهذه الكتب تضمّنت جهود كبار النحاة الذين استعملت آراؤهم النحويّة في التفسير ؛ مثل: الخليل (ت١٧٥هـ) ، وسيبويه (ت١٨٠هـ)، والمبرد (ت٢٨٥هـ) ، ومنهم نحاة لهم مؤلفات في التفسير مثل: الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، والأخفش (ت ٢١٥هـ) ، والزجاج (ت٣١١هـ) ، بل كبار المفسرين كانوا يعتمدون النحو في تفسيرهم، واعتمدوا نظريّة العامل في آرائهم النحويّة، منهم شيخ المفسرين الإمام الطبري (ت٣١٠هـ)، فقد استعمل نظرية العامل بشكلٍ واضحٍ في تفسيره [١].

لو نظرنا إلى آراء سيبويه (مثالا) في تفسير القرآن الكريم لوجدنا أنّه أثّر كثيرًا في كتب المفسرين وانتفعوا من آرائه وتحليلاته، مع أنّه ألّف كتابه لقصد اللغة [٢]، وهو يستشهد كثيرًا بالقرآن الكريم على إثبات القواعد النحويّة، ويحمل تفسير الآيات على أشرف المعاني وأصحّها معتمدًا اللغة والنحو في استدلالاته [٣]، وتقعيده على ضوء نظريّة العامل مأخوذ من الوصف، وليس المعيار عنده فرض على اللغة، ففي ذكر وجه قولهم: (إنّي زيدٌ لقيتُهُ) و(ليتني عبدُ الله مررتُ به) قال: ((فأما قوله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]، فإنّما هو على قوله: زيداً ضربتُه، وهو عربيٌّ كثير. وقد قرأ بعضهم: « وأما ثمودَ فهديناهم «، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنَّ القراءةَ السُّنَّةُ)) [٤] .

ونأخذ مثالا من كتب التفاسير المعتمدة ؛ وهو تفسير القرطبي (ت ٦٧١هـ)، في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾ ﴾ الفرقان: ٣٦ - ٣٧قال القرطبيُّ :((قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَقَوْمَ نُوحٍ) فِي نَصْبِ» قَوْمَ» أَرْبَعَةُ أقوال: العطف على الهاء والميم في» فَدَمَّرْناهُمْ». الثَّانِي- بِمَعْنَى اذْكُرْ. الثَّالِثُ- بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَغْرَقْنَا قَوْمَ نُوحٍ أَغْرَقْنَاهُمْ. الرَّابِعُ- إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِـ» أَغْرَقْناهُمْ» قَالَهُ الْفَرَّاءُ، وَرَدَّهُ النَّحَّاسُ قَالَ: لِأَنَّ» أَغْرَقْنَا» لَيْسَ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَيَعْمَلُ فِي الْمُضْمَرِ وَفِي» قَوْمَ نُوحٍ»))[٥] .

وهذه الأقوال مبنيّة على فكرة نظريّة العامل التي تُوصِلُ إلى بيان سبب نوع الإعراب، لكنَّ صاحبَ كتاب (الجواز النحويّ) قال: ((وهذه الآية واضحة لا تحتاج إلى هذه الخرافات الإعرابيّة، فلفظة (قومَ نوحٍ) منصوبة على المفعوليّة، وقد عمل فيها ـ على صحّة نظريّة العامل ـ الفعل المؤخّر عنها، والمشتمل على ضمير يعود إليها)) [٦].

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ٤/ ٢٩٣، ٥٥٢ .
(٢) ينظر: جهود سيبويه في التفسير (رسالة ماجستير) ٣٧ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه ٣٧ و ٣٨ .
(٤) كتاب سيبويه ١/ ١٤٨ .
(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٣١ .
(٦) الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ٣٦ .

ومع أنّه يعدّ نظريّة العامل زائفة ويدعو إلى هدمها، فهو يثبت وجهًا واحدًا مبنيّا على فكرة نظريّة العامل، وليس القصد مخالفة هذا الترجيح بقدر قسوة الوصف للأوجه الإعرابيّة بأنّها (خرافات)، مع أنّه رجّح آخِرَ الأقوال التي أوردها القرطبيّ ذاكرًا ردَّ النحّاس لذلك القول، والأوجه الثلاثة المتقدّمة هي طريق صحيح للإعراب، فالواو يحتمل فيها بين العطف والاستئناف، و(يومَ) منصوب، ولا بدّ من ناصبٍ له، فبدأ بالعطف لأنّه يغني عن التقدير، ثمّ انتقل إلى الاستئناف فقدّر الفعل (اذكر) لأنّه يناسب مقام التبليغ الذي أمر به اللهُ سبحانه وتعالى نبيّه صلّى الله عليه وسلّم، ثمّ إلى تقدير فعل يفسّره ما بعده ؛ أي: وأغرقنا قومَ نوحٍ، فيكون هذا من الإيجاز والتوكيد وتقديم سبب الإغراق لفظًا، وهو التكذيب، فحصلت المناسبة في هذا الوجه، وتفسير القرطبيّ من التفاسير الفقهيّة الكبيرة التي اعتمدت الأدلّة اللغويّة والنحويّة في الترجيح .

❊ ❊ ❊

المبحث الثالث:
إنكارُ تَعَدُّدِ الأوجهِ الإعرابيّة في القرآنِ الكريم

إنّ الداعي إلى هذا المبحث أنَّ من جملة الاعتراضات على صعوبة النحو العربي تعدّدَ الأوجهِ الإعرابيّة للموضع الواحد، وكثرةَ التقديرات، واحتمالَ العوامل النحويّة، واختلافَ أقوالِ النحاة فيها [1]، وكانت من محاولات التجديد في النحو العربي حذفُ زوائدَ كثيرةٍ منه، ومنعُ التأويلِ والتقديرِ في الصيغ والعبارات [2]، مثال ذلك: دعا الدكتور شوقي ضيف (رحمه الله) إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلّي[3]، ووصل الأمرُ إلى تسفيه آراء النحاة في تعدد الأوجه الإعرابيّة ورميها بالفوضى والاضطراب والتناقض، وأنّهم يتعمّدون تحميلَ النصوصِ ما لا تتحمّله من دلالات [4].

فمن ذلك ما وجّهه صاحبُ الجواز النحوي من نقدٍ شديدٍ للنحاةِ عندَ تضعيفهم لغة (أكلوني البراغيث)، في ذكرهم للأوجه المحتملة في إعراب (وأسرّوا النجوى) في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٣، وأنّ ابن هشام (ت٧٦١هـ) ذكر أحد عشر وجها في (الذين) كلّها بيّنة الافتعال ظاهرة التمحّل [5] .

وأورد هنا أقوالَ ابن هشام ليتّضح ما رمي به :

قال ابن هشام: ((وَقد جُوِّزَ فِي ﴿الَّذين ظلمُوا﴾ أَن يكون بَدَلا من الْوَاو فِي (وأسروا) أَو مُبْتَدأ خَبره إِمَّا

(١) ينظر: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة ٢٢ و ٢٥ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣٠ .
(٣) ينظر: تجديد النحو ٢٣ .
(٤) يتظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ٣٨ .
(٥) ينظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ٥٣ .

(وأسروا) أَو قَول مَحْذُوفٌ عَامِلٌ فِي جملَة الِاسْتِفْهَام، أَي يَقُولُونَ: هَل هَذَا، وَأَن يكون خَبرًا لمَحْذُوف، أَي: هم الَّذين، أَو فَاعِلا بـ(أسروا) وَالْوَاو عَلامَة كَمَا قدَّمنَا، أَو بـ(يقول) محذوفا، أَو بَدَلا من وَاو ﴿استمعوه﴾ وَأَن يكون مَنْصُوبًا على الْبَدَل من مفعول (يَأْتِيهم) أَو على إِضْمَار: أَذمّ أَو أَعنِي، وَأَن يكون مجرورًا على الْبَدَل من (النَّاس) فِي ﴿اقْترب للنَّاس حسابهم﴾، أَو من الْهَاء وَالْمِيم فِي ﴿لاهيةً قُلُوبهم﴾ فَهَذِهِ أحد عشر وَجها)) [1].

إنَّ ابن هشام قد أورد هذه الأوجه في سياق حديثه عن اللغة المشهورة عند النحاة بلغة (أكلوني البراغيث)، وابنُ هشام غنيٌّ عن التعريف، إذ هو من أشدّ النحاة حرصًا على سلامة الدين من أن يقال فيه ما لا يليق به، وهذه الأوجه ليست واهية، فمن ضمنها أنّها على تخريج لغة (أكلوني البراغيث) بقوله: ((أو فاعلا بـ(أسرّوا) والواو علامة))، مع أنّه ضعّفها، وذكر أنّ الحمل على غيرها أولى [2]، وما ذكره من أوجه هو جمعٌ لأقوال النحاة فيها، وهي متفاوتة بقوّة الدليل، فالقول بالبدليّة لا يعني أنّه خارج عن سنن العرب، وجعلها متعلّقة مع ما بعدها يجيزه السياق لفظًا ودلالةً، وليس موضوعنا مناقشتها، لكنَّ رميَ أئمّة النحو بالافتعال وهم الذين اجتهدوا في خدمة إعراب القرآن الكريم لا يليق أبدًا .

ممّا امتازت به اللغة العربيّة أنّها حمّالة أوجه في مقاصدها، والقرآن الكريم هو الذروة في تحمّل المعاني، ومع أنَّ الأصل في الكلام أن يورد للدلالة على شيء محددّ مقصود، وأن يخرج عن الإبهام ؛ لكنّ هناك جملةَ أمور تجعل من تعدد الأوجه الإعرابيّة أمرًا حتميّا، وهذه الأوجه منها ما يكون فيه الترجيح بحسب الأدلّة، والحجج، والقرائن، ومنها ما لا ترجيح فيه لعدم وجود ما يرّجح بينها .

إنّ ظاهرة الاحتمالات الإعرابيّة هي ظاهرة طبيعيّة في اللغة العربيّة، لأنّ الإعراب يجمع بين الشكل الظاهر الذي قد يحتمل أكثرَ من وجهٍ بسبب تشابه الصيغ وبين المعنى الذي هو مقصد الإعراب [3] .

ومع ذلك لا بدَّ من الحذر عند الدخول في مرحلة الترجيح النحوي، وخصوصًا في النصوص الشرعيّة، لأنّ الأمر قد يتعلّق بتغيير حكم إلى حكم آخَر، أو نفي مثبت، أو اختلاف في تعيين، وغير ذلك كثير، فالاحتمالات الإعرابيّة فيها محاذير، وهي خاضعة للترجيح، والرّد، والنقض، لكنَّ هناك فرقًا كبيرًا بين التهمة وبين وقوع الخطأ في التقدير، ولو رجعنا قبل زمن ظهور النحو العربي لوجدنا أنَّ الصحابة (رضي الله عنهم) قد اختلفوا في جملة من الأحكام بسبب اختلافهم في فهم دلالة النصوص، وكتب الفقه ممتلئة بالخلاف الفقهيّ الذي من أسبابه الكبرى كيفيّة توجيه دلالاتها التي تعتمد على الأصول النحويّة .

فمن ذلك خلافُهم الفقهيُّ في قول الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٤٩ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣٤٩ .
(٣) ينظر: نظرية الاحتمالات الإعرابيّة في النحو العربي (بحث) ٢٠٩ و ٢١٠ .

[آل عمران ٩٧]، فاختلفوا في المقصود بـ (الناس)، وفي شروط الوجوب، وفي الاستطاعة، وفي السبيل، وقد فصّل القرطبيّ(ت ٦٧١هـ) في تفسيره هذه المسائل ذاكرًا أقوال المتقدّمين فيها، معزّزًا ذلك بأدلّة أهل النّحو[١] .

إنّ تعدّد الأوجه الإعرابيّة في القرآن الكريم قد توجد لزومًا في طائفة من النصوص التي لا يمكن القطع بتوجيهها توجيها واحدًا، فهي لخدمة تفسيره، وليست استعراضًا لاحتمالات لفظيّة لا علاقة لها بالمعاني [٢]، فهذا أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) صاحب أكبر تفسير اعتمد الأوجه النحويّة بالأدلّة والحجج يبيّن ضرورة معرفة الأوجه النحويّة بالطرائق الصحيحة المعتمدة على الكتب الرئيسة في النحو العربي، وأنّ المفسّر يجب أن يرتكز على الفطرة السليمة السليقية في فهم مقاصد اللغة، وليس على الصَّنعة المقحَمَة، فمن ضمن مقاصد التفسير معرفةُ معاني التراكيب وما تُحمل عليه [٣] .

إنّ تعدُّدَ الاحتمالات الإعرابيّة في النحو العربي له أسبابه، فمنها ما يتعلّقُ بالكلمة بذاتها من جهةِ صيغتها، أو بنائها، أو معناها، ومنها ما يتعلّقُ بالعلامة الإعرابيّة، فقد تتشابه العلامات ومدلولاتها مختلفة، مثل المنصوبات: المفعول به، والمفول لأجله، والحال، والتمييز، والمفعول المطلق، أو تتشابهُ العلاماتُ مع اختلاف إعراب كلماتها، مثل: علامة النصب والجر في جمع المذكّر السالم والمؤنّث السالم، وفي الممنوع من الصرف، وعلامةُ النصب والجزم في الأفعال الخمسة، أو عدمُ ظهور العلامة ؛ إمّا لموجب طارئ مثل اتصال الاسم بياء المتكلّم، أو لإعلاله مثل (هدى).

ومنها ما يتعلّق بالموقع من التركيب، مثل: تغيّر الرتبة بتقديم متأخّر أو تأخير متقدّم، أو اختلاف متعلّق، أو عود ضمير، ومنها ما يتعلّق بوجودِ حذف، فلا بدّ من اللجوء إلى التقدير واحتمالاته، ومنها ما يتعلّق بدلالة التركيب، فقد لا يُسعف ظاهرُ الإعراب على بيان الدلالة منه مثل: الاضطرار إلى التضمين بالفعل أو بالحرف، ومنها ما يتعلّق باللهجات، وغير ذلك من الأسباب التي تؤدّي إلى تعدّد الأوجه الإعرابيّة .

المبحث الرابع: محاولاتُ تغييرِ مصطلحاتِ النَّحوِ العربيِّ وأثرُها على دراسات الشريعة:

تُعَدُّ مؤلّفاتُ الدراساتِ الشرعيّة الميدانَ الأكبرَ للموادِّ التطبيقيّة للدروس اللغويّة، ومن أبرزها الدرسُ النحويُّ، ولا يخفى على متخصّص في هذه الدراسات ما يشكّله المصطلحُ من عَقَبةٍ كبرى في فهم المراد منه، وبخصوص المصطلحات النّحويّة بذاتها هي من مشكلات النحو العربي، وقد مرّ

(١) ينظر: تفسير القرطبي ٤ / ١٤٥ ـ ١٥٢ .
(٢) ينظر: نظرية الاحتمالات الإعرابيّة في النحو العربي (بحث) ٢١٧ .
(٣) ينظر: مقدّمات أبي حيّان للبحر المحيط ١/ ١٠٦، ١٢٠، ١٢١ .

المصطلح النحويّ بمراحلَ متعدِّدَةٍ زمانيّا ومكانيّا، فمصطلحات البصريين مرّت بمراحل، ويعدّ كتابُ سيبويه المرحلَةَ الكبرى في تطوّر الاصطلاح النحويّ، يقابل ذلك مصطلحات الكوفيين وما مرّت به من مراحل، ثمّ اختلاطُ المدرستين ونشوءُ مدارس جديدة مثل المدرسة البغداديّة، والأندلسيّة، والمصريّة .

وموضوعنا في أثر تغيّر مصطلحات النحو في الدراسات الشرعيّة، فهذه الدراسات كانت مصدرًا رئيسًا لتلك المصطلحات، فكتاب سيبويه هو العمدة في مصطلحات البصريين، ومصطلحات الكوفيين عُرفت من اعتنائهم بإعراب القرآن الكريم، يتصّدر ذلك كتاب معاني القرآن للكسائي، وكتاب معاني القرآن للفرّاء الذي يُعد المصدر الرئيس لنحو الكوفة متضمنًا كثيرًا من المصطلحات النحويّة، إذ تنوّعت فيه مصادرها ؛ فمنها ما أخِذ عن البصريين، ومنها ما أخذه الفرّاء عن شيخه الكسائي، ومنها ما ابتدعه بذاته [1] .

وننتقل إلى تفسير الطبري الذي يعدّ محطّة رئيسة لتحرير النحو الكوفيّ بعد كتاب الفرّاء، فقد بيّن الدكتور أحمد خطاب العمر (رحمه الله) في بحثٍ له بعنوان: (الطبري النحوي الكوفي من خلال تفسيره) نشره في السبعينات من القرن الماضي أهميّة دراسةِ كتب التفسير بالنسبة للدراسات النحويّة، وأشار إلى احتواء تفسير الطبريّ على مادّة نحويّة مهمّة، فقد ضمّن الطبريّ (ت ٣١٠ هـ) تفسيرَه الكثيرَ من آراء النحو الكوفي ومصطلحاته وحُجَجِه، مع احتوائه على ما يقرب من سبعين مسألة في الخلاف النحوي يذكر فيها حجج المذهبين، ولتقدّم هذا التفسير مع قلّة مصادر النحو الكوفي صار مصدرًا مهمّا من مصادر النحو الكوفي [2]، وبما أنّه كوفي المذهب فقد استعمل مصطلحاتهم ومما يقابل قسما منها من مصطلحات البصريين، ثمّ يرجّح رأيَ أهل الكوفة، والمصطلح يأتي ضمن ذلك الرأي [3]، فمن تلك المصطلحات: المردود بمعنى البدل أو العطف، والترجمة بمعنى عطف البيان أو البدل، وأيضا يطلقون عليه التكرير، والقطع بمعنى الحال، والتفسير بمعنى التمييز [4] .

لقد استقرّت مصطحات النحو بعد مراحل متعددة مرّ بها المصطلحُ النحوي، وصار من المسلّمات عند الدارسين أنّ كلام العرب يتكوّن من (اسم، وفعل، وحرف)، وهذا ما أثبته سيبويه في أوّل كتابه بقوله: ((فالكَلِمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنىً ليس باسمٍ ولا فعل)) [5]، ولم يُعرف لهذا التقسيم مخالفٌ من النحاة مع اختلاف آرائهم إلاّ أبا جعفر ابن صابر (ت ٦٦٢هـ)، زعم أنّ اسمَ الفعل قسم رابع، وسمّاه الخالفة أو (المخالفة) لأنّه يخلف الفعل [6]، قال

(١) ينظر: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار ١/ ٣٧١ـ٣٩٦ .

(٢) ينظر: الطبري النحوي الكوفي من خلال تفسيره (بحث) ٢٣٧، ٢٣٨ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢٤٤ .
(٤) ينظر: المصدر نفسه ٢٤٥ ـ ٢٥٤ .
(٥) كتاب سيبويه ١/ ١٢ .
(٦) ينظر: همع الهوامع ٣/ ١٠٤ .

الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ): (((وأجزاءُ الكلام التي يتركب منها ثلاثة أشياء: الاسم، والفعل، والحرف) وهي الكلمات الثلاث ولا رابع لها، وذهب أبو جعفر ابن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع، وسمّاه خالفة ؛ لأنَّه خلف عن الفعل، وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يُعتدُّ به)) [١] .

لقد ظهرت نخبة بارزة من المتخصصين في محاولات مستمرّة لتيسير النحو على الدارسين بحسب مستوياتهم وحاجاتهم إلى فهم النحو العربي، ومن ضمن المآخذ على صعوبة النحو العربي هو (المصطلح النحوي)، فذهبت طائفة منهم إلى ضرورةِ وضعِ أبوابٍ جديدة، وحذفِ زوائدَ كثيرة في النحو العربي [٢] .

ونَعرض هنا رأيينِ في محاولات تجديد تقسيم (الكلام) لباحثَينِ بارزَينِ في عصرنا الحديث، وهما الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمّام حسّان .

أولا: رأي الدكتور إبراهيم أنيس: يرى أنّ الكلام يُعاد تقسيمه على أربعة أنواع، هي:

١. الاسم: ويشمل الاسم العامّ (الكلّي)، والعلم (وقد تشعّب فيه كثيرًا)، والصفة .

٢. الضمير: ويشمل الضمائر المعروفة، الإشارة وسمّاها: ألفاظ الإشارة، والموصولات، والعدد مثل: ثلاثة، أربعة .

٣. الفعل: وهو الذي يفيد ركن الإسناد، وحمله للحدث والزمن لا يكفيان لتمييزه بدعوى أنّ المصدر يشترك معه في ذلك، وعلامته عنده: دخول (قد، والسين، وسوف) واتصال ضمير الرفع .

٤. الأداة: ما بقي من ألفاظ اللغة، من الحروف الجارّة، والنافية، والاستفهاميّة، والتعجّبيّة والظروف الزمانية والمكانيّة، مثل: فوق، تحت، قبل، بعد ونحو ذلك [٣] .

ثانيا: رأي الدكتور تمّام حسّان: يرى أن يكون تقسيم الكلام على سبعة أقسام، هي:

١. الاسم: وجعله خمسة أنواع، وهي :

أ. المعيّن: مثل الأعلام، والأجسام، والأعراض المختلفة .

ب. اسم الحدث: المصدر، واسم المصدر، واسم المرّة، واسم الهيئة .

ج. اسم الجنس: ويشمل اسم الجنس الجمعي واسم الجمع .

د. المشتقّات المبدوءة بميم زائدة، وسمّاها (الميميات): اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، وليس منها المصدر الميمي .

هـ . الاسم المبهم: أراد بها طائفة من الأسماء، مثل: الجهات، والأوقات، والموازين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد ونحوها .

٢. الصفة: وقصد بها المشتقات التي يوصف بها، فسمّاها: صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، وصفة التفضيل، والصفة المشبّهة .

٣. الفعل: وجعل أحوالَه الثلاثةَ مرتبطةً بالقرائن،

(١) شرح الأزهريّة ٤ .
(٢) ينظر: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة ٣٠ .
(٣) ينظر: من أسرار اللغة ٢٨٠ ـ ٢٩٤ .

وميّز بين الفعل الصرفيّ والفعل النحويّ .

٤. الضمير: قصد به ضمائرَ الأشخاص المعروفة، وضمائرَ الإشارة، وضمائرَ الموصول، ويرى أنَّه لا يمكن وصفُه بالتعريف والتنكير منفردًا، فذلك يكون بحسب قرائن السياق .

٥. الخوالف: وهي عنده: خالفة الإخالة (اسم الفعل)، وخالفة المدح والذّم، وخالفة الصوت، وخالفة التعجّب فهي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيّة للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاحِ عنه .

٦. الظرف: قصد به ظروفَ الزمان: (إذ، إذا، إذًا، لمّا، أيّان، متى)، وظروف المكان: (أين، أنّى، حيث) .

٧. الأداة: هي ما يؤدّي معنى التعليق، وجعلها على نوعين: الأول: أصليّة، وقصد بها حروفَ الجرّ والنسخ والعطف، والآخَر: محوّلة، وأنواعها: ظرفيّة تعليقيّة مثل ظروف التعليق في جمل الاستفهام، واسميّة مبهمة مثل: (كم وكيف) والشرط، وفعليّة محوّلة إلى أداة مثل: كان وأخواتها، وضميريّة منقولة مثل نقل (مَن) و(ما) و(أيّ) إلى معاني الشّرط والاستفهام والمصدرية والظرفيّة [1] .

إنّ هذه التقسيمات المقترحة لتغيير خارطة الكلام العربي بُنيت على استدلالات حاول بها الباحثان إثبات صحّة ما زعماه من تقسيمات، وأنّ تقسيمات النحو العربي بُنيت بشكلٍ غير دقيق، وفيه أوهام وأخطاء، وليس موضوعنا الردّ على هذه التقسيمات، لكنْ لو وقفنا وقفةً يسيرةً عند هذه التقسيمات لوجدنا أنَّ الأمرَ الأوّل: الذي تسببّ بها هو تأثّر الباحثَينِ بالدراسات الغربيّة الحديثة، إذ كانت الاستدلالات تُحال في مواضع عدّة إلى آراء ليست عربيّة الأصل، وهذا الأمر فيه وقفة بحثيّة طويلة، لأنّ تقسيمات النحو العربي ليست وليدة قرن أو قرنين من الزمان، فقد مرّت بعصورٍ تناول فيها علماءُ النحو، وعلماءُ اللغة، والمفسّرون، وشارحو الحديث الشريف، والفقهاء، والأدباء أصنافًا من البحوث والآراء والردود، لكنّهم لم يخرجوا بضرورة إعادة تقسيم الكلام العربي .

الأمر الثاني ؛ أنّ التقسيم بين الباحثَينِ فيه اختلافٌ، ولو نظرنا إلى تقسيمات أخرى لوجدنا زيادة سعة ذلك الخلاف، فالدكتور إبراهيم أنيس زاد تقسيمَ الضمير وتوسيع مضمونه، ووسّع قسم الحروف إلى الأداة فأدخل فيها الظروف والتعجّب وغيرهما، أمّا الدكتور تمّام حسّان فقد توسّع بصورة أكبر من سابقه، بزيادة الصفة، والخوالف، والظرف، ونجده قد قسّم الاسم على خمسة أنواع متغيّرة الأحوال، لأنّه بنى تقسيماته على أصل نظريّته في وجوب اتفاق المبنى مع المعنى ـ بحسب رأيه ـ عند التقسيم، ومع ذلك أفرد الصفةَ، والضميرَ، والخالفةَ عن الأسماء، وجعلها أقسامًا بذاتها، ولو صنّفها ضمن تقسيم الاسم وبيّن تقاربها في المبنى والمعنى لكان الأمرُ مقبولا إلى حدّ كبير، لأنّه يحاول أن يجد الخيوط الرابطة بين أقسام الكلام، والنحاة لم يكونوا غافلين عن خصوصيّات أقسام الكلام، لذا فإنّ تأليفاتهم لم تكن على منهجٍ

(١) ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها ٨٧ ـ ١٢٣ .

واحد [1]، وعندما فرّعوا الأقسام الرئيسة بيّنوا ما تميّز به كلُّ فرعٍ عن غيره، وهذا مستفيض في تعريفاتهم، وعلى تلك الأصول يجري الإعرابُ عند النحاة، فعندما يعربون: (أنتَ واقفٌ)؛ يبدأون بذكر التفريع: (أنتَ): ضميرٌ للمخاطَب المذكّر مبنيٌّ في محلِّ رفعٍ مبتدأ، و (واقفٌ): اسم فاعلٍ خبرٌ للمبتدأ، وعندما يعربون: (زيدٌ واقفٌ): فـ(زيدٌ): اسمُ علمٍ مبتدأ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره، وهذه المصطلحات النحويّة لها دلالاتها الدقيقة.

أمّا على تقسيم الدكتور تمّام حسّان فإنّ هذا الإعراب ستتغير دلالاته ومفاهيمه، فالضمير ليس اسما، ومن قواعد الإسناد أنّ المبتدأ يكون اسما يُسند إليه، فعلى هذا سيكون الضمير واسطة إلى الاسم الذي هو مبتدأ، وكذلك في (واقف) فهو على رأيه (صفة)، والنحاة ميّزوا بين الوصف الذي يُسند وبين ما يكون صفة محضة، مع وجود الاشتراك بينهما في الوصفيّة، فهناك فرق بين: (هذا زيدٌ واقفٌ) و (هذا زيدٌ الواقف) .

إنَّ مفهوم الضمير واضح المعالم تمامًا عند النحاة، بل هم يكثرون من التمييز في الفرع الواحد، ومن ذلك اختلافهم بدرجة التعريف في الأسماء، ودرجات تعيين الضمائر، وجعلوا المعارف درجات، والنكرات درجات، لأنّ تحصيل المعاني في اللغة العربيّة ـ التي هي مقاصد الإعراب ـ لا تتحصّل إلاّ بذلك، فميّزوا بين النكرة المبهمة والنكرة العامّة، وبين المعرفة المعيّنة والمعرفة العامّة.

إنَّ أثرَ هذه التقسيمات الحديثة على دراسات الشريعة الإسلاميّة وخيمُ الضرر، فمن ذلك:

١. أنّ الدارس في الدراسات الشرعيّة ستتغير قناعاتُه البحثيّة بتقسيمات النحو العربي .

٢. أنّ إثباتَ وجودِ أخطاءٍ في تلك التقسيمات يؤدّي إلى إعادة النظر في جميع مؤلّفات الشريعة التي قامت على تلك الأصول النحويّة .

٣. قد يؤدّي ذلك إلى حصول إنكارٍ في أمورٍ كثيرة ممّا أثبته علماء الشريعة في العقيدة، والفقه، وأصول الدين.

٤. لم يتطرّق المحدثون عند تقسيمهم الجديد إلى انعكاس هذه الآراء على دراسات الشريعة الإسلاميّة واستعمالاتها فيها، فهذه التقسيمات ناتجة عن آراء عقليّة محدودة النظر في العواقب .

إنّ قضية تيسير النحو العربي اتخذت أشكالا متعدّدة، ونحن مع تيسيره من غير الإضرار بأصوله ومقاصده وما استقرّ عليه، والتيسير يكون بحسب كلّ طبقة، فالمتعلّم يختلف تماما عن المتخصص، والله تعالى أعلم .

❊ ❊ ❊

المبحث الخامس: التأويلُ النحويُّ وأثرُ إنكارِه على دراسات الشريعة

إنّ الباعث على هذا المبحث أنّ من محاولاتِ التَّجديدِ في النحو العربي هي منعُ التأويل والتقدير في

(١) ينظر :أبحاث في العربيّة الفصحى ٢٣٨ ـ ٢٥٥ .

الصيغ والعبارات [١] .

يُعدَ التأويلُ النحويُّ من أبرز القضايا التي اعتمدها النحاة في الإعراب عندما يكون ظاهرُ التركيب غيرَ كافٍ لبيان المعنى، وأبرز مباحثه هي: الحذف، والتقدير، والزيادة، والحمل على المعنى، والعدول، والتضمين، والمجاز، والنحاة لا يلجأون إليه إلا بعد استقصاء غيره، وقد علّل أبو حيّان الأندلسي ذلك بقوله: ((لأنَّ التأويلَ لا يكون إلا إذا كانت الجادّة على شيء ثم جاء شيءٌ يخالفُ الجادّةَ فيتأوّل، أما إذا كانت لغةُ طائفةٍ من العرب لم تتكلّم إلا بها فلا تأوُّلَ)) [٢] .

وقضيّةُ التأويل ليست سهلة، فمع أنهّا من مفاهيم اللغة العربيّة الأصيلة، لكنّ استعمالها في غير مواضعها والإخلال به يؤدّي إلى الخلل والخطأ في فهم المقاصد، ومن هذا ما وقع عند المعتزلة الذين اعتمدوا على التأويل في إنكار ما ثبت في ظاهر طائفة من النصوص، وتوسّعوا في المجاز، حتى أنّ ابن جنيّ (ت٣٩٢هـ) يقرّر أنّ غالبَ اللغة العربية مجازٌ، إذ قال: ((اعلم أنَّ أكثرَ اللغة مع تأمُّله مجازٌ لا حقيقة. وذلك عامة الأفعال نحو: قام زيداً وقعد عمروٌ وانطلق بشراً وجاء الصيف))[٣]، بينما يقرّر ابن فارس (ت٣٩٥هـ) عكسَ ذلك، إذ يثبت أنّ أكثرَ الكلام على الحقيقة، فقال: ((فالحقيقة: الكلام الموضوع موضِعَه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: «أحمدُ اللهَ على نِعَمِهِ وإحسانه». وهذا أكثرُ الكلام))[٤]، وهذا من الأسباب التي أدّت إلى الخروقات في تأويلِ النصوص الشرعيّة، فلا بدّ أن تكون له ضوابطُ دقيقة، فإنّ الحملَ على ظاهر النصوص مقدّم على تأويلها [٥]، فقد أدى التأويلُ غير المنضبط إلى تحليلِ محرّمات، ونقضِ ثوابت مثل: عذاب القبر ونعيمه، والمحشر، والجنّة والنار، وإنكار صفات الله سبحانه وتعالى، وغير ذلك [٦] .

والتأويل على درجات، فما كان منه في ميدان الشريعة يختلف عمّا يصل إليه عند الشعراء والأدباء الذين يغرقون في التخيلات والبعد، وكلام الله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك، قال الله سبحانه وتعالى ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ فصلت: ٤٢، فالتأويل في القرآن إمّا بردّ الكلام إلى حقيقته العلميّة بإعادته إلى أصله ودلالته وحسن فهمه، أو ردّه إلى حقيقته العمليّة وذلك بأدائه وفعله [٧]، والنوع الأوّل هو المقصود في مباحث التأويل النحوي، وهو بمعنى تجاوز معنى التركيب للظاهر منه، وهذا يحتاج إلى القرائن [٨]، والصواب فيه في القرآن الكريم هو ((حسن فهم النصوص التي فيها غموض أو إبهام، أو شبهة أو إشكال، وذلك بردّها إلي نصوص أخرى واضحة

(١) ينظر: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة ٣٠ .
(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٤/ ٣٠٠ .
(٣) الخصائص ٢/ ٤٤٩ .
(٤) الصاحبي في فقه اللغة ١٤٩ .
(٥) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم ١٤ .
(٦) ينظر: التأويل خطورته وآثاره ٨، ٩ .
(٧) ينظر: التفسير والتأويل في القرآن ٣٥ .
(٨) ينظر: المصدر نفسه ٣٦ .

محددة، وحملها عليها، وفهمها على ضوئها، وإزالة غموض أو إشكال تلك النصوص. وإنفاذ النظر المتدبر في تلك النصوص، واستخراج ما فيها من لطائف ودلالات)) [١] .

لقد بدأت مظاهرُ التأويل عند الصحابة (رضي الله عنهم) عند تفسيرهم للقرآن الكريم، فمن ذلك: قَدَّر ابن عبّاس (رضي الله عنهما) (ت ٦٨ هـ) اسمًا موصولا بعد (من) في قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّ ﴾ [الشورى: ٥]، فقال: ((مِمَّنْ فَوقَهُنَّ)) [٢]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ ﴾[النساء: ٨]، قَدَّرَ ظرفًا، فقال: ((يعني :عندَ قسمة الميراث))[٣]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ ﴾ [آل عمران ١٣٤]، قدّر حرف الجرّ (على) قال: ((كاظمونَ على الغيظ)) [٤]، ففي قوله: ((ممَّن فوقَهنّ)) يكون المعنى أنّها تكاد تتفطّر من الذي فوقها، وفي قوله: ((عند قسمةِ الميراث)) قدّر ظرفًا مضافًا وأنّ المضاف إليه قائمٌ مقامه، وفي قوله: ((كاظمونَ على الغيظِ)) قدّر (على)، ومع أنّ الفعل (كَظَمَ) يتعدّى بنفسه ؛ لكنَّ الأصلَ في معناه هو: الإمساكُ على غيظ وغمّ، فلعلّه أرادَ تأويلَ معنى الكظم [٥] .

لقد كان التأويلُ النحويُّ مرافقًا لكبار المفسرين وشارحي الحديث الشريف، والفقهاء، واليوم قامت دراسات في التأويل النحويّ في القرآن الكريم [٦] والحديث الشريف [٧] .

ونذكر هنا من محاولات التجديد عند المعاصرين ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف (رحمه الله)؛ فقد تأثّر كثيرًا بدعوات ابن مضاء القرطبي عند تحقيقه لكتابه (الردّ على النحاة) وتابعه في آرائه وتوسّع بها، فيرى إلغاء نظريّة العامل ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، وأن يطبّق ذلك على مختلف أبواب النحو العربي، وأنّ ذلك يخلّص النحو من إضمارِ المعمولات، وحذف العوامل، وبيان محلّ الجمل والمفردات ، فلا حاجة عند قولنا: (أعلمُ) أن نقول بأنّ الفاعل ضميرٌ مستتر وجوبًا تقديره (أنا) لأنّ الفعل دلّ عليه [٨] ، وهذا يكون في أبواب كثيرة مثل: باب الاشتغال، والتحذير، والإغراء، والمصادر المنصوبة، والنداء، فهذا يعود إلى كون اللغة العربيّة لغة إيجاز تؤدّي الأفكار بإيجاز، ومما ذكره في منع التأويل إفراط النحاة في الحذف في أبواب النحو، فلا حاجة إلى تقدير محذوف بعد (لولا) ويكفي أن تعرب شبه جملة مرفوعة [٩]، وتطوّر التجديد عنده إلى محاولة

(١) التفسير والتأويل في القرآن ١٦٩ .
(٢) تفسير ابن أبي حاتم الرازي: ١٠ / ٣٢٧٤،
(٣) المصدر نفسه: ٣ / ٨٧٣ .
(٤) المصدر نفسه: ٣ / ٧٦٣ .
(٥) ينظر: المفاهيم اللّغويّة والنحويّة في تفسير ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) ـ دراسة تأصيلية، (أطروحة): ٣١٧، ٣٢٥، ٣٢٨ .
(٦) يراجع: التأويل النحوي في القرآن الكريم ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز .
(٧) يراجع: التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، (رسالة ماجستير)، عائشة بنت مرزوق بن حامد .
(٨) ينظر: مقدمة تحقيق (الرد على النحاة) ٥٠ ـ ٦٢ .
(٩) ينظر: المصدر نفسه ٦٥ ـ ٦٧ .

تغيير أبواب النحو بطريقة جديدة [١] .

لا شكّ بأنّ الدكتور شوقي ضيف لم ينطلق من فراغ في آرائه، وهو قامة علميّة كبيرة في الزمن المعاصر، وله جهود كبيرة في الأدب العربي وتحقيق التراث، وانطلاقته لم تكن متأثرة بآراء الغربيين، فهي وليدة تأثره بآراء ابن مضاء القرطبي، وقد حاول جاهدا خدمة النحو العربي وتيسيره للدارسين، لكنّ ممّا يلحظ في آرائه أنّ النحوَ العربيَّ يغلب عليه تصرّف النحاة فيه، وحدث عنده نوعٌ من الخلط بين النحو العلمي والنحو التعليمي، وهو يرى أن الإعرابَ لصحّة النطق، ويرى إلغاء نظريّة العامل، ومع ذلك يعتمد عليها في أمثلة على وفق مفهومها، ويذهب إلى التقدير والتأويل [٢]، وهذه الآراء بحاجة إلى دراسة بحسب تأثير تلك الآراء على دراسات الشريعة الإسلاميّة التي اعتمدت تلك المفاهيم النحويّة .

لكنّ الأمر يختلف عندما نجد الباحث متأثّرًا بالنظريات الغربيّة للكلام، نأخذ مثالا من ذلك ما يراه الدكتور إبراهيم أنيس في قضية التقديم والتأخير التي تُعدّ من مظاهر التأويل النحوي، فهو يرى أنّ ذلك لا يغيّر من المعنى شيئًا في الجمل المثبتة، ومعنى (زيدٌ المنطلق) و (المنطلق زيدٌ) سواء [٣]، حتى قال: ((أمّا القول في مثل الآيات القرآنيّة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[الفاتحة ٥]، و ﴿ فَإِيَّىَ فَٱعْبُدُونِ ﴾[العنكبوت ٥٦] ... فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعايةً لموسيقى الفاصلة القرآنيّة، فهي إذن أشبه بالقافية الشعريّة التي يحرص الشاعرُ على موسيقاها كلَّ الحرص)) [٤] .

إنّ هذا يؤثّر سلبًا على مفاهيم النحو، وينجرّ إلى ما تضمّنته الدراسات الشرعيّة من الاعتماد على تلك المفاهيم، فهنا إساءة من جانبين: الأول: أنّه ألغى مقاصد التقديم من القصر، والاعتناء، والاهتمام، واستوى عنده التقديم وعدمه، والآخر: أنّه علّل الاستعمال في ذلك بمراعاة الموسيقى! .

إنّ مفهوم الحصر والاعتناء في التقديم وُجِد في بواكير التفسير، من ذلك ما جاء عن ابن عبّاس (رضي الله عنهما) في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال: ٢]، قال: ((لا يرجونَ غيرَه))[٥]، فهنا ذهب أنّ تقديم الجارّ والمجرور جاء للحصر [٦] .

لقد ميّز باحثون منصفون بين ما يلزم من ذلك وما لا يلزم، مستدلّين بأدلّة اللغة والتدقيق والبحث، من ذلك ما أثبته الدكتور علي أبو المكارم في أصالة الحذف والتقدير في اللغة العربيّة، والتمييز بين التقدير اللغوي والتقدير النحوي [٧] .

إنّ قضيّة التأويل داخلة في صلب الدراسات الشرعيّة، فكم من الأحكام في قول الله تعالى:

(١) ينظر: جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي ـ دراسة في الأسس والمنهج ـ (رسالة ماجستير) ٥٨، ٥٩ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه ١٣٦، ١٣٧ .
(٣) من أسرار اللغة ٣٢٢ و٣٢٣ .
(٤) من أسرار اللغة ٣٣٣ .
(٥) تفسير ابن أبي حاتم ٥ / ١٦٥٦، و ٩/ ٣٠٧٨ .
(٦) ينظر: المفاهيم اللّغويّة والنحويّة في تفسير ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) ٣٥١ .
(٧) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٥٧ .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ ﴾ البقرة: ١٧٨، فالفقهاء لهم استدلالاتهم اللغويّة والنحويّة في استنباط أحكام الآية المباركة، ولا بدّ من تقدير يعتمد على الأدلّة الصحيحة عندهم (١) .

إذن ؛ لا بدّ أن تكون هناك متابعاتٌ علميّةٌ لغويّةٌ ونحويّةٌ تسيرُ بجانب الدراسات الشرعيّة لضمان عدم المساس بقدسيتها .

❊ ❊ ❊

الخاتمة والنتائج

بعد هذه الجولة مع طائفة من محاولات التغيير في مفاهيم النحو العربي، نحاول أن نقفَ عند أبرز آثارها على دراسات الشريعة الإسلاميّة، من ذلك:

١. بما أنَّ علماءَ الشريعة اعتمدوا على مفاهيم النحو العربيّ في فهم مجاري الكلام ومقاصده، وثبتت عدالةُ النحاة عندهم ؛ فيجب الحذرُ من الطَّعن في مقاصد النحاة، وتأصيلاتهم النحويّة لقواعد اللغة العربيّة، مع خضوع أقوالهم للتحقيق والتدقيق .

٢. إنّ نظريّة العامل هي جزء من مفاهيم النحو العربي الثابتة التي اعتمدتها الدراساتُ الشرعيّةُ للوصول إلى بيان مجاري الكلام، ولا ينبغي الطعنُ فيها، لأنّها غدت وسيلةً علميّةً تَوصَّلَ علماءُ الشريعة بها إلى بيان مجاري الكلامِ في النُّصوص الشّرعيّة، ولا ندّعي كمالها، فما كان منها فيه تعسّفٌ وإغراقٌ في التعقيد فالأَولى الابتعادُ عنه، وليست الدراساتُ الشرعيّةُ معنيّةً بالتعليلات العميقة فيها .

٣. إنّ تعدُّدَ الأوجهِ الإعرابيّةِ في النحو العربي حالةٌ طبيعيّة تحتمها النصوصُ لأسبابٍ متنوّعةٍ، ومجالُ الترجيح فيها موجود، وقد توجد أوجهٌ احتماليّة تتساوى بالقوّة، والدراسات الشرعيّة حوت الكثيرَ منها، وخيرُ شواهدِها كتبُ إعرابِ القرآن الكريم المطوّلة .

٤. مصطلحاتُ الكلام النحوي (الاسم، والفعل، والحرف) ثابتة عند جميع النحاة وعند علماء الشريعة الإسلاميّة، وأيُّ تقسيم جديد سيُحدثُ خللًا كبيرًا، فلا بُدَّ من معرفةِ آثارِ تغييره على مفاهيم النحو، ثمّ على الدراسات الشرعيّة .

٥. التأويلُ النحويُّ ظاهرةٌ من ظواهر اللغة العربيّة، ومستمدٌّ من مفاهيمها، وليس من صنع النحاة، وله ضوابطه التي يُعرف بها، وهو مستعملٌ في الجانب النحوي للدراسات الشرعيّة، ومع وجوب الحذر من مخاطره ؛ إلا أنّه يُعدُّ من ضرورات فهم اللغة العربيّة .

التوصيات:

يوصي البحث بما يأتي:

١. التواصلُ العلميُّ مع البحوث اللغوية المعتمدة في الدراسات الشرعيّة، والاطلاعُ على ما يحدث فيها من تطوّر وتغيير .

٢. مراجعةُ مفاهيمِ الدراسات اللسانيّة التي أثّرت كثيرًا على مفاهيمِ الدرس العربي الأصيل .

(١) ينظر: الأم ٦ / ١٠، ٢٥، ٢٦ .

٣. تحديدُ خصوصياتِ اللغة العربيّة الفصحى، وتصفيةُ الدراسات الحديثة التي تخلط بين دراسة اللهجاتِ ودراسة اللغة الفصحى، وبين النحو التعليمي والنحو العلمي .

٤. الشروعُ بتأليفِ مراجعَ لغويّةٍ ونحويّةٍ تحتوي على الشروطِ الصحيحة التي يجب اعتمادُها عند دارسي الشريعة الكريمة لتجنّبِ الوقوع بمنزلقاتٍ خطيرةٍ من الجانب اللغوي والنحوي.

هذا ما يسّره اللهُ سبحانه وتعالى، وأستغفرُ ربّي لما وقع في هذا البحثِ من الخَلَلِ، وأسألُه السدادَ والتوفيق، إنّه وليُّ ذلك والقادر عليه، وصلّى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مصادر البحث ومراجعه

• أبحاث في العربيّة الفصحى، د. غانم قدّوري الحمد، دار عمّار، عمّان / الأردن، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .

• أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .

• الأمّ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، دط، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

• الإيضاح في علل النّحو، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (أبو القاسم) (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د.مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

• التأويل ـ خطورته وآثاره، عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي (المتوفى: ١٤٣٣هـ)، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

• التأويل النحوي في القرآن الكريم ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، دط، دت .

• تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ٢٠١٣م.

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، د. حسن هنداوي، دار القلم ودار كنوز إشبيليا، دمشق، ط١، دت .

• تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الأندلسي (أبو حيّان) (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ .

• تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسولِ الله صلّى الله عليه وسلّم والصّحابة والتابعين (تفسير ابن أبي حاتم)، عبد الرحمن بن محمّد بن إدريس الرّازي (ابن أبي حاتم) (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، المكتبة العصرية، بيروت، ومكتبة الباز، الرياض، ط٣، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

• التفسير والتأويل في القرآن، صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار النفائس - الأردن، ط١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م .

• جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير

الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

• الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .

• الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، منشورات جامعة قار يونس ،بنغازي، ليبيا، دط، دت .

• الحذف والتقدير في النحو العربي، د.علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

• الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ .

• الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط٤، دت .

• الرّد على النحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .

• شرح الأزهريّة، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ): المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة ، تحقيق التراث الإسلامي .

• الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

• الفهرست، محمد بن إسحاق النديم (ت٣٨٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

• في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

• كتاب سيبويه، (سيبويه) عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

• اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، دط، ١٩٩٤م .

• المدارس النحويّة، د. خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن، ط٣، ٢٠٠٢م.

• معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت ٢١٥هـ)، قدّم له وعلّق عليه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٥/ ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

• من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط٧، ١٩٧٨م.

• موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، د. يوخنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م .

• النحو العربي بين الأصالة والتجديد، د. عبد المجيد عيساني، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م .

• النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، د. جنان التميمي، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠١٣م ،

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

الرسائل والأطاريح :

• التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، (رسالة ماجستير)، عائشة بنت مرزوق بن حامد، إشراف: د. صلاح الدين بن صالح حسنين و د.محمد أحمد العمري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ ـ ١٤٢٣هـ .

• جهود سيبويه في التفسير (دراسة مقارنة في ضوء أقوال المفسرين) (رسالة ماجستير، أبو بكر حسن مالن، جامعة أم درمان الإسلاميّة، كلّية أصول الدين، السودان، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م .

• جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي ـ دراسة في الأسس والمنهج ـ (رسالة ماجستير)، خليل حميش، جامعة مولود معمري، الجزائر، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م .

• المفاهيم اللّغويّة والنحويّة في تفسير ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) ـ دراسة تأصيلية، أطروحة دكتوراه، عمّار طه أحمد، جامعة تكريت، كلّية التربية، العراق، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٢م .

البحوث والدوريات :

• الطبري النحوي الكوفي من خلال تفسيره، د. أحمد خطاب العمر، (بحث مستل من مجلّة آداب الرافدين)، جامعة الموصل، كلّية الآداب، العدد التاسع، ١٩٧٨م.

• نظرية الاحتمالات الإعرابيّة في النحو العربي ـ إعراب القرآن الكريم أنموذجًا، تفسير البحر المحيط منطلقًا، حسن الملخ، (بحث) ، المنارة، المجلد ٨، ٢٠٠٢م .

• نظريّة العامل في النّحو العربيّ ودراسة التركيب، د. عبد الحميد مصطفى السيّد، (بحث)، مجلّة جامعة دمشق، المجلّد ١٨، العدد(٣+٤)، ٢٠٠٢م .